

**تعقيب الدكتور سمير إبراهيم حسن  
أستاذ علم الاجتماع في جامعة دمشق  
على ندوة الدكتور قدري جميل  
السياسات الاجتماعية واقتصاد السوق الاجتماعي**

**مقدمة:**

إننا نغز السير في اتجاه السوق، فلماذا كل هذا الجدل حول الجانب الاجتماعي في هذا السبيل؟ ما هي العواقب الاجتماعية لاقتصاد السوق المحدد؟ لا بد من افتراض أنها عواقب سيئة حتى دعت الى كل هذا اللاحاح على البعد الاجتماعي.

اقتصاد السوق الاجتماعي، كتعبير جديد لدينا، هو مصطلح اشكالي بسبب الغموض المتضمن في كل من الاجتماعي والسوق، والحقيقة هي أن هذه المفاهيم ما زالت ابحاثية عندنا وتولد انطباعات متنوعة ومختلفة بسبب من ثقافة وخبرات سألقة ومواقف مسبقة، اذ ما المقصود باقتصاد السوق؟ وهل المفهوم واضح بذاته أم بما نضيفه عليه من فهم ذاتي وموقف مسبق؟ والأمر نفسه بصدد مفهوم الاجتماعي الأكثر تعددا وتنوعا وايحاء.

وكعامل في الحقل السوسيولوجي أفهم من اقتصاد السوق الاجتماعي استمرار تدخل الدولة لتنظيم العمل والنشاط الاقتصادي بما يضمن التحكم بالعواقب السلبية الممكنة لهذا النشاط في علاقات وحياة المواطنين. أما العواقب السلبية فهي زيادة الفقر وزيادة الاستقطاب بين الغنى والفقر وافتقاد العدالة في توزيع الدخل والخدمات وانخفاض مستويات الضمان الاجتماعي بأبعاده المختلفة الصحية والتعليمية والمعيشية.....

**فما الدواعي لهذا الاختيار السياسي الاقتصادي الجديد؟**

في السنوات الأخيرة خاصة، وبتأثير التكتلات الاقتصادية العملاقة والشركات العابرة للقوميات والعولمة والسوق والمنافسة وتراجع دور الدولة الاقتصادي، أو الترويج لتراجع دورها، أو الدعوة الى اعادة تحديده، وما رافق ذلك من توقف معدلات النمو في بعض البلدان أو تراجعها في بعض الفترات، كاد مفهوم الاصلاح الاقتصادي أن يختزل الاصلاح بالانفتاح، والتنمية بالنمو الاقتصادي الصرف، أي في الاستثمار وعوائده الرأس مالية. فأصبحت سمة الاصلاح الجديد انحصار اهتمامه بالأرقام والإحصاءات والمؤشرات الكمية عن دلالات

الاستثمار والإنتاج والمحاسبة المالية والنقد والتسليف. أما مستويات الحياة الإنسانية وعدالتها ومؤشراتها الاجتماعية والسياسية والأخلاقية والثقافية، فبات ينظر إليها باعتبارها نافلة، أو من مرتبة أدنى، فأصبح التعامل مع الإنسان باعتباره إما منتجا أو مستهلكا، فهدف التعليم والصحة هو تأمين عمال أصحاب ومؤهلين لتعظيم الإنتاج القومي، والإعلام خلق مواطنين متغذيين مستهلكين ومشتريين، أما أوقات الفراغ فهي أوقات لزيادة الاستهلاك وتنشيط المبيعات وشراء الخدمات. بحيث فرضت معايير الربح على أوجه النشاط الاجتماعي كلها، وحتى على القيم الأخلاقية، وتحول الإنسان نفسه إلى سلعة، أو مجرد ترس في آلة تعظيم الإنتاج القومي بغض النظر عن أنماط توزيعه.

إن أطروحات التكيف مع العولمة من مبدأ اقتصاد السوق المتحرر من القيود واعادة الهيكلة، وتحجيم دور الدولة، وأطروحات الطريق الثالث\*\*، تدرج في هذا الاتجاه، وهي ربما تؤدي إلى زيادة الناتج القومي، أو القدرة على المنافسة في سوق اقليمية، أو دولية، ولكن الدعوة الى ذلك بالطريقة المبتذلة من مبدأ الجدوى الاقتصادية فقط، يترتب عليه كلف وعواقب باهظة على المستوى الاجتماعي، من التفكك الاجتماعي وافتقاد العدالة الاجتماعية الى العنف والاضطرابات السياسية.

ففسح المجال أمام طلب المنفعة القصوى، وفرض أولوية قيم السوق والقيم المالية، دون الاهتمام بمآل العدالة الاجتماعية والمعايير الاجتماعية والقيم الأخلاقية والمدنية التي تقنن السلوك البشري وتعين ضوابطه، وتبخرس الوظيفة الاجتماعية التي يمكن أن يؤديها القطاع العام، يؤدي الى تقويض التوازنات الاجتماعية والسياسية، خاصة في تلك الدول الجديدة التي لم تشهد تطورا طبيعيا في تاريخها الاقتصادي في العصر الحديث، والتي ترسخت فيها تقاليد الاعتماد على تقدمات الدولة والقطاع العام في التشغيل وفي الاستهلاك، والتي أصبحت بمثابة مكتسبات قد يؤدي تحجيمها الى زعزعة الاستقرار الاجتماعي.

لقد كان جواب الليبرالية الجديدة القديمة هو أن آلية السوق تضمن العدالة، وأي عمل لإدخال تعديل سياسي على هذه الآلية يعتبر عملا غير أخلاقي وضار، أما استمرار الدفاع عن ما تبقى من معوقات السوق (والمقصود هنا كل ما يتعلق بالدفاع عن القطاع العام وكل ما يمت الى ايديولوجيا الاشتراكية النازلة)، فيظهر وكأنه محاولات دونكيشوتية تتمرد على قوانين التطور الطبيعية، ويمكن الطعن فيها من الناحية الأخلاقية، حيث أن السوق وحده هو الذي يقدم الضمان الوحيد لتأمين الموارد والتصنيع وتوزيعها على الوجه الأفضل. ذلك ما يصفه جورج سوروس بـ"أصولية السوق" التي تستبعد الايمان بالمثل السياسية وتتسبب في تآكل القيم الخلقية ووطنيا ودوليا (3). أما جواب الطريق الثالث المعبر عن اتجاه الديمقراطيات الاجتماعية الغربية،

والذي يحاول الاحتضان الايجابي للعولمة بكل ما يترتب عليها من تصعيد في عدم العدالة الاجتماعية، فيطرح مفهوم دولة التكافل الاجتماعي الجديدة، وهي "الدولة الموجهة لتنفيذ ثقافة تكافل جديدة في المجتمع، خلافاً للدولة التقليدية الملتزمة بتغطية الحاجات والضمانات الاجتماعية لأفراد المجتمع مادياً، حسب الحاجة الاجتماعية" (5).

ويوضح ذلك في تلخيص "أنتوني جيدنز" لمبدأ الطريق الثالث بالتالي:

1- يجب أن نجد طريقة للعناية بأنفسنا لأننا لانستطيع بعد أن نعتمد على المؤسسات العامة لتفعل ذلك.

2- السياسة الحكومية عليها أن تغير من التركيز على اعادة توزيع الثروة الى التشجيع على توليدها.

3- بدلاً من تقديم معونات للعمل، على الحكومة أن تعزز الظروف التي تقود الشركات الى الابداع والتجديد والابتكار، والعمال لأن يصبحوا أكثر فعالية في الاقتصاد. (6).

النتيجة والغاية، كما هو ظاهر، هي تخفيف العبء المادي عن الدولة، فالدولة "هي ربان السفينة وليست المجدفة" (7).

يلاحظ المنتبع للمحاولات والمجهودات المعتمدة في مجالات الاصلاح الاقتصادي، التي لجأت اليها بلداننا لتكثيف اقتصاداتها مع الظروف الاقتصادية الدولية الجديدة، أنها ليست بعيدة كثيراً عن هذه (الايدولوجيا الاقتصادية الليبرالية أو الثالثة) التي يهيمن فيها منطق المال على النسق القيمي والسلوكي وتطالب المغبونين بالاعتماد على أنفسهم، مثنئية (المحظوظين!!) ودون اعتبار للفروق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الثقافية بين بلداننا ودول الشمال الصناعية التي تتجدد وتتخلق فيها هذه التوجهات الاقتصادية، حيث يتضافر التقدم الاقتصادي مع الرفاهية الاجتماعية والاستقرار السياسي. كالتاريخ السعيد لأمريكا على حد زعم هنتنغتون (8). وفي بريطانيا مثلاً، تحققت التنمية الاقتصادية والتصنيع أولاً ثم التعليم المجاني، بينما يحصل العكس في الدول النامية مع عدم توفر فرص العمل (9).

ورغم اللاحاح في العقدين الأخيرين على مفاهيم أخرى جديدة في التنمية (التنمية الاجتماعية، التنمية المستدامة، التنمية البشرية...) وتضمينها لمؤشرات التمكين والمشاركة والصحة والتعليم والغذاء والعمل، حيث " تعنى بتحسين نوعية الحياة للإنسان، أن يعيش حياة مديدة وصحية، وأن يمتلك من المعارف والموارد الضرورية ما يكفل له مستوى لائقاً من الحياة الكريمة،..... الا أن نوعاً من التملص التدريجي من المسؤولية تجاه هذه الاستحقاقات قد ظهرت

بوارده منذ أوائل العقد الأخير من القرن الماضي، وتبلور في الأعوام الأخيرة بتأثير تداعيات العولمة وأولويات المنافسة الاقتصادية في سوق عالمية معيارها الوحيد الربح.

فعقب (الانهيار الكبير)<sup>4</sup> جرى في البلدان المتقدمة الانقاص التدريجي من حجم الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية والقطاع العام، وكل ما يمت الى مسؤولية الدولة عن معاش المواطنين. وسوق ذلك بالحاح، بل وبضغوط مكشوفة (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية WTO) إلى جميع البلدان الأخرى، الثانية والثالثة، لتمثله. وقد تمثل ذلك في حملة شاملة وهجوم مستمر، ولأكثر من العقدين السابقين، على كل ما يمت الى بقايا الاشتراكية والقطاع العام وقطاع الدولة والتخطيط القومي الخ... باعتبارها من مخلفات العهد البائد، وحملت هذه المفاهيم بذاتها كل الأخطاء والسلبيات والمسؤولية عن التخلف وسوء الأداء الاقتصادي والسياسي والثقافي. بحيث أصبح بعد ذلك، يمكن وبمنتهى السهولة الاندفاع الى الاستنتاج الحاضر والجاهز في أن حرية التجارة وآلية السوق وعدم تدخل الدولة، وباختصار، كل عناصر النموذج الرأسمالي التقليدي العتيدي، هي الحل الأوحده والأفضل لحل كل المشاكل الاقتصادية والسياسية لهذه البلدان. وطوق النجاة لأوضاعنا الاقتصادية المتردية إلى هذا الحد أو ذاك وبدت العولمة وكأنها تعميم لهذا النموذج.

إن هذا النموذج من التركيز على المؤشرات الاقتصادية الجافة في التنمية يتجاهل إلى درجة كبيرة الحقوق والاحتياجات الإنسانية، ويتخلى عن مصالح وجماعات حية، تتعاضد عدداً، تاركاً إياها على قارعة الطريق باسم إعادة الهيكلة والترشيد الاقتصادي، والسعي وراء تقدم مقصور كلية على النواحي المادية.

لقد تم هذا التجاهل للمطالب الاجتماعية ومؤشراتها بتأثير بعض الاقتصاديين من أصحاب الاختصاص الذين، على خلفية انهيار النموذج الاشتراكي العتيدي، والتهيل لنظام عالمي جديد، وللعولمة التي لاراد لقضائها، استطاعوا اقناع أصحاب القرار (بأنهم يملكون نظرة ثاقبة)، وهي في الواقع نظرة تمثلت في تجاهل المسائل الاجتماعية في العدالة والمشاركة والتكافل والتشغيل وحجبها تحت عباءة مفهوم وحيد البعد للإصلاح الاقتصادي.

كانت وثيقة قمة كوبن هاغن للتنمية الاجتماعية في آذار 1995 قد حذرت من العواقب الاجتماعية والثقافية والأخلاقية والسياسية لذلك. مما ولد اتجاهها عالمياً إلى ضرورة إعادة التأكيد على العوامل والمؤشرات والحاجات والمطالب الاجتماعية وألويتها.

---

<sup>4</sup> - المقصود انهيار تجربة المجموعة الاشتراكية، الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية. وكان لبرجنسكي، مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق، كتاب بهذا العنوان.

في اطار هذا الاتجاه أريد أن أفهم مقولة أو شعار أو عبارة (اقتصاد السوق الاجتماعي) ودواعي طرحها كخيار سياسي تنموي، فهو يعني من الناحية النظرية فك القيود عن السوق مع استمرار الحكومة في ايلاء الاهتمام للمطالب والمكاسب والرعاية والدعم والحماية لفئات وقطاعات اجتماعية وتجنبيها الضرر، على الأقل، جراء سياسات واجراءات اقتصادية قد تكون ملحة. بهذا الفهم يعني اقتصاد السوق الاجتماعي "تدخل الدولة لتوجيه بعض الانفاق والاستثمار لتلبية الاحتياجات الاجتماعية، وهذه اهداف لا تكثرث بها آليات السوق عندما يترك لها الحبل على الغارب". اذا الاصلاحات الاقتصادية مع الحرص على حماية الفئات التي ستعاني من اي عملية انفتاح للاقتصاد.

وبعيداً عن الفهم الساذج لاقتصاد السوق باعتباره ظروف العرض والطلب والقطاع الخاص والاحتكار والمنافسة ورجل الأعمال الحر وتحرير الأسعار وغيرها من المفردات الاقتصادية، بعيداً عن ذلك، لعله من المعروف ان اقتصاد السوق لا يعني انعدام أية قيود على النشاط الاقتصادي بقدر مايعني قيامه على القرار العقلاني، من حيث اتخاذ القرارات بناء على حسابات منطقية من الربح والخسارة بغض النظر عن العواقب الاجتماعية، والقرار العقلاني في اقتصاد السوق الاجتماعي المرغوب هو الذي يبني على مبدأ التخطيط العقلاني للاقتصاد ولعواقبه الاجتماعية ايضا.

وبهذا المعنى فان اقتصاد السوق الاجتماعي يقوم على مبدئين:

**الأول:** ضرورة أن تستند دينامية الاقتصاد إلى السوق، حيث يضمن لها أكبر قدر من الحرية في الأداء الوظيفي، ما يؤدي بالدرجة الأولى إلى تحرير الأسعار والأجور. الثاني: أن الأداء الوظيفي للسوق لايمكنه وحده أن يحكم مجمل الحياة الاجتماعية، بل يجب أن يتحلى بالتوازن، وأن تقابله في كفة الميزان الثانية مقتضيات اجتماعية مطروحة بصورة مسبقة تكون الدولة بمثابة ضامن لها.

وسأقول هنا قول مسؤول بصدد المراد: "انه اقتصاد ذو بعد اجتماعي واضح والهدف ... هو أن يتحسن دخل الإنسان السوري، لأنه ما لم يتحسن دخل الإنسان السوري كل هذا الكلام ليس له معنى لا يفيدنا بشيء، فأرجو أن نكون واضحين في هذه القضية.

أنا ما يهمني هو اقتصاد موائم للفقراء ويساعدهم اقتصاد موائم للبيئة، ولا يؤدي إلى تدهور البيئة أنا أسميه اقتصاد تنمية، وما يهمني اقتصاد سوري قوي وذو بعد اجتماعي واضح وهذه توجهات الحكومة هذه توجهات الدولة".

هذا كلام جميل في الحقيقة ولكن ما هي امكانية وضعه موضع التنفيذ؟ وما هي اجراءات ذلك؟ وهل هناك تصور لهذه الاجراءات؟ والى أي درجة هي مضمونة النتائج في الوصول الى المرغوب، وليست تجريبية مرة أخرى؟ ذلك هو المطلوب وليس الجدل حول المفاهيم

والتصورات والتعريفات، فالمشكلة ليست في الفهم والرغبة، بل في كيفية تطبيق هذا التوجه مع ضمان التوازن بين آلية السوق وعواقبها والعدالة الاجتماعية.....ذلك ان هناك من قد يشكك أساسا في إمكانية أن يكون اقتصاد السوق القائم على العرض والطلب، اجتماعياً! .

## هل نأخذ المؤشرات الاجتماعية بجدية أكبر؟

إن عدم أخذ المؤشرات الاجتماعية أو العوامل الاجتماعية بعين الاعتبار يؤدي دائما إلى تعثر خطط التنمية، أو قل إلى إعاقة النمو الاقتصادي، وفي ظهور (آثار جانبية) تلتهم العائد الاقتصادي وتخفيض معدلات النمو. على سبيل المثال فإن خطط التنمية الاقتصادية التي ركزت على المدن لأسباب الجدوى الاقتصادية فحسب(تخفيض النفقات وزيادة الأرباح) قد أدت إلى تدفق ريفي إلى المدن، جعل نموها السكاني غير طبيعي، و أساء إلى البيئة وشكل حملا كبيرا على الخدمات المختلفة، كما كون، نتيجة سوء السكن والمعيشة، والبطالة،جيوبا للفقير والحرمان، شكلت بؤرا للتوتر السياسي والاجتماعي..الخ. هكذا تكتسب المؤشرات الاجتماعية أهمية كبيرة بالنسبة للنظام السياسي، كما لعملية التنمية. فالإنسان الفقير أو الذي على حافة الفقر، على سبيل المثال، ، اليوم، ونظرا لانتشار التعليم ووسائل الاتصال، لم يعد ذلك الإنسان الساذج والأمي الذي لا يعرف ما يدور حوله، بل هو اليوم أكثر قابلية للتحفيز والاستهواء السياسي الراديكالي من كل نوع. وهذا الفقير المهاجر ستكون سلامة البيئة والمساحة الخضراء المحيطة بالمدينة آخر ما يمكن أن يفكر فيه مقارنة بتفكيره بتأمين سكنه وأدنى شروط عيشه. ليس ذلك فقط، بل ان هذه النتائج تحدث تأثيرا مرتدا على الاقتصاد وتعيق تحقيق التراكم الكافي للاستثمار بالتالي اخفاض معدلات النمو.

وهكذا لو استطعنا اليوم أن نحسب الكلف الاجتماعية لكل ذلك ونقارنها بالعائد الاقتصادي البحث(الدخل القومي)، فربما نكتشف الخسران المبين.

لقد أتى خيار اقتصاد السوق الاجتماعي في ظروف معروفة من بطء أو تراجع معدلات النمو وفي سياق محاولات الإصلاح الاقتصادي مع اطار عام من ضرورة الاندراج في الاقتصاد العالمي المفتوح.

إن الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتخفيف حجم الدولة، والحكومة الرشيقة، والتنافسية، وتحفيز القطاع الخاص، هي محاولات في سبيل رفع معدلات النمو، وهذه القضايا هي بعض أبعاد اقتصاد السوق. أما "الاجتماعي" في السوق فهو بعض التزامات أو هو التزامات الدولة تجاه مستوى حياة لائق للمواطنين. ولا بد من الانتباه الى أن الاجتماعي باضافتها الى السوق لا تعني فقط دور الدولة، بل دور النقابات والمنظمات والجمعيات الأهلية والمدنية في الرقابة وفي حماية البعد الاجتماعي وفي محاصرة العواقب الاجتماعية السلبية لحركة السوق الحر، وآليات ادراج هذه

الجماعات في الشراكة في اتخاذ القرار، وذلك مختلف عن الدور التقليدي السابق للدولة في مركزية القرار. إنه "دور جديد للدولة غير الدور القديم العامل بالوحي الاشتراكي التقليدي" ولكي لانظر في مجال التنظير الأكاديمي دعونا نهبط الى الواقع الملموس ونتساءل عن آفاق الإصلاح الاقتصادي في سورية وعواقبه الاجتماعية السياسية.

شهدت سورية في الفترة الأخيرة توجها نحو بعض الإصلاحات الاقتصادية، وجرت حوارات مختلفة، وصدرت آراء متباينة، حول جدواها وآفاقها. وليس من حقي كعامل في حقل علم الاجتماع أن أدعي التفصيل والبت فيما هو اقتصادي تخصصي فيها. ولكن الأمر الأكيد أنه لم يعد بإمكاننا أن ندير ظهرنا ونتجاهل ما يجري في العالم من حولنا، وأيا كانت محاذير الإصلاح الاقتصادي فإنه لم يعد باستطاعته إدارة ظهره لليبرالية والانفتاح.

ان الإصلاح الاقتصادي مهما اتخذ من صيغ، وحتى لو رضينا به في الاتجاه الراسمالي الحاسم، وبغض النظر عن تقييمنا لذلك ولعواقبه الاجتماعية والسياسية، فإنه سيظل معاقا وبعيدا عن النجاح، ذلك أن الأثرياء الجدد، أثرياء البيروقراطية والمنصب السياسي والوظيفة العامة، الذين نموا كالفطور في المفاصل الرطبة والمظلمة للدولة، وبنوا ثروتهم بالفساد والاستيلاء اللامشروع على خيرات الوطن، وقنوتهم والمسترزقين على موائدهم، بافتقارهم للأصالة الرأسمالية، هم غير قادرين على العمل في الضوء، أو المنافسة في سوق إنتاج رأسمالية تسودها المنافسة الحرة، حتى بالمعنى الرأسمالي الفج، أو قل سوق حرة، تسودها معايير الإنجاز والإنتاج والرشد والعقلانية، اذا أردنا حقا الوصول الى مثل هذه السوق، ولأن أرصدتهم أتت بمعايير مختلفة، أهم "أصولها الرأسمالية"\*\*\* المنصب الحكومي والسياسي والوظيفة العامة باعتبارها موردا ماليا، لكل ذلك فان هؤلاء سيعيقون الإصلاحات الليبرالية أو ترسيخ معاييرها، أو أي اصلاحات أخرى تضعهم تحت سلطة القانون.

كما أن الجهاز البيروقراطي الفائض عن الحاجة الفعلية للإدارة، والذي أتى لاعتبارات تنفيذية أو عائلية أو غير ذلك مما هو عموما تقليدي ولاعقلاني وغير متعلق بالمصلحة الاقتصادية العامة للمجتمع، هؤلاء سيقاومون بقوة ويعيقون أي محاولة للإصلاح بهدف ترشيح الإنتاج والاستخدام أنى كانت عواقبها ، سلبية أم إيجابية.

وفي مستوى آخر فان الإصلاحات الاقتصادية باتجاه نوع من "الليبرالية الاقتصادية"، أو على الأقل باتجاه فتح هامش أوسع نسبيا من حرية الحركة للقطاع الخاص، مهما كانت معدلة أو

---

\*\*\* - بالمعنى الاقتصادي أي: رأسمال ثابت. ذلك أنه عندما ينتشر الفساد تصبح السياسة بالنسبة لهؤلاء نشاطاً اقتصادياً (هنتنغتون، ص 66).

مفهومه فهما خاصاً ومحلياً، أو مراعية لخصوصية الوضع الاجتماعي والسياسي الاستراتيجي المحلي والإقليمي والقومي لسورية، هذه الإصلاحات تخلق وستخلق قوى اقتصادية جديدة ستقوى وستطالب بحصتها في السياسة وإدارة المجتمع والدولة لضمان مصالحها. أي أن السيرة الجديدة ستفترض علاقة سياسية خاصة بين الدولة والمجتمع. الأمر الذي يفترض الاستبصار والتفكير الجدي أو عدم الاغفال على الأقل.

ألا تعني "الليبرالية الاقتصادية" وتشجيع القطاع الخاص لأخذ دوره الاقتصادي التتموي الوطني أن الثروة ستسرب تدريجياً من أيدي الحكومة إلى جيوب الأفراد؟ وهل سيقنع هؤلاء بمجرد الحماية القانونية لممتلكاتهم ومصالحهم، أم أنهم سيطالبون بأن يكون لهم دور أكبر في صناعة القرارات المؤثرة على هذه الممتلكات والمصالح؟ وما الخطأ في ذلك؟ لا خطأ، بل هو مشروع، وهو على أية حال يفرض نفسه، ولكن المهم هو ضبط عواقبه الاجتماعية بما لا يهدد معاش الناس، فهل ذلك ممكن، وكيف يمكن؟ ذلك هو السؤال المهم، لأن السير باتجاه الانفتاح قد بدأ ولم يعد بالإمكان إيقافه، وليس المطلوب إيقافه، هل المطلوب إيقافه؟

من هنا أهمية العمل على المؤشرات الاجتماعية، ومن هنا أولوية السياسات الاجتماعية في خيار السوق الاجتماعي.

لعل هذه التساؤلات، والسيناريوهات التي نفترضها، ماثلة في أذهان أصحاب القرار. ولكن يبقى السؤال الأهم هو عن العواقب الاجتماعية التي ستترتب على الإصلاح.

وأياً كان الأمر فإن المطلوب من الإصلاح الاقتصادي بنظري كعامل في الحقل الاجتماعي، كما بنظر أي مواطن يفترض أن ينعكس الإصلاح الاقتصادي عليه، هو (أن نتمكن من انتاج خيرات وخدمات قادرة على المنافسة وأن نكفل لمواطنينا مستوى حياة في نماء مستديم). وبمعنى بالغ البساطة: عندما نحدث المواطن عن الإصلاح بلغة الزيادة في الدخل القومي، أن يجد أو أن يشعر على الأقل أن هذه الزيادة قد تحققت فعلاً في ميزانية أسرته أو في نسبة ادخاره ومستوى معيشته بشكل عام أو بوعد أكيد لتوفير فرص العمل لأبنائه القادمين. ولا شك أن الأمر ليس بهذا الابتذال والسذاجة والشعبوية، ولكن لابد من ادراج هذا الشعور وأخذه بجدية باعتباره عاملاً اجتماعياً معزواً - بالمعنى البافلوفي - لعملية الإصلاح الاقتصادي المرغوبة ومؤشراً لمستوى أدائها.

لذلك فإن نظرة جديدة أكثر جدوى للإصلاح الاقتصادي تتطلب مراجعة وتقويم المفاهيم التحليلية المكرسة في أذهان ((علماء الاقتصاد)) عندنا، كما في مسؤولية أصحاب القرار الاقتصادي والسياسي، وإعادة ربط هذه المفاهيم الاقتصادية بالمفاهيم والمؤشرات الاجتماعية، وتكوين تكامل وتضافر بين المؤشرات الاجتماعية والمؤشرات الاقتصادية، والتخفيف من هيمنة

الاقتصاديين أصحاب الاختصاص، الذين يجهدون لاقتناع أصحاب القرار بأنهم يملكون النظرة  
الثاقبة، بينما هم يجهلون، أو يغفلون، الحقائق الاجتماعية والثقافية التي باغفالها قد يزداد الوضع  
الاجتماعي تهشما ويغدو مفهوم الاصلاح الاقتصادي نفسه مضللا ودون معنى.

## المراجع

- 1- جورج سوروس، أزمة الرأسمالية العالمية: أصولية الأسواق، باريس: بلون، 1998، ترجمة خاصة، ص 65-66 في النص الفرنسي.
- 2- ميخائيل ايركه، الطريق الثالث والديمقراطية الاجتماعية الأوروبية، مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان 2001
- 3- Anthony Giddens, The Third Way: The Renewal of Social Democracy, Polity Press, London 1999, Chapter 2.
- 4- ايركه، مصدر سبق ذكره، ص3.
- 5- صموئيل هنتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سميرة فلو عبود، دار الساقى، بيروت 1993، ص 14.
- 6- المصدر السابق، ص 54.